الواحد قوله فيما شهد به واستحقاقها ادعاه فيقول له الداني شاهدي بصادق وانى مستحق لكذا قال الامام ولو قدم ذكر الاستحقاق فحكى تصديق المشاهد فلا باس بذلك قوله في الاظهر هو المعتمد قوله وهو كل كان القصد منه المال نفسه من عين او دين او منفعة او عما يؤول اليه من عقد او فسخ كبيع وحوالة واقالة وضمان وخيار واجل وعتق الوقف على المعتمد قوله ورضاع او نكاح او تحبيب امرأة تحت ثيابها والمراد به ما بين السرة والركبة ولو امة وخرج بما تحت ثيابها ما في وجهها وكفيها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الشهادة بالرضاع من غير الثدي قوله واعلم الخ هو معلوم من كلام المصنف تأمله وكلما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالاقوى منها بالاولى قوله واما موقوف الله تعالى غرة المالية فالمراد بها الحدود تقليبا قوله فكل من اربعة واعتبارها بالنظر للحد فقط فلو شهد جمع اثنان وشراه بالزنا ثبت فسقه وليسا بقاذفين له قوله وهو الزنا وكذا اللواط وتيلن البهائم والميتة وكمكة الاربعة وجه انه فعل الاثنين مرة كفعلين وطلبا للستر فيما هو من اعظم الفواحش وطريق الزنا معتمداته فلا تحتاج الى اربعة كالاقرار به قوله وردت شهادتهم لانهم رأيتهم الحشفة الحشفة عالم تغلب طاعاتهم في معاصيهم لانه صغيرة ولابد ان يقولوا رأينا الحشفة في الفرج وان لم يقولوا كما مر وفي المحلة فان اطلقوا استفصلوا فيمثل الزنا فيما ذكر وطي الشبهة الا اذا كان القصد منه المال كما مر قوله في الاظهر هو المعتمد قوله كخمر شرب اي شرب المحرم ومثله الردة وقطع الطريق وقطع السرقة قوله وهو هلال شهر رمضان بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر للوقوع خطأ وعتق وطلاق الا ان تعلقت بالمشاهد او تأخر التعليق عن ثبوته كان قيل بعد ثبوته بواحد ان كان ثبت رمضان فانت طالق او انت حر مثلا قوله وقد يعرف من الشهور مواعد

وجهين

وجهين والراجح خلافه فان شهد واحد برؤية هلال شوال قبل للامام بالحج وصوم الايام البيض ونحوها او برؤية هلال رجب قبل للصوم او برؤية هلال ذي الحجة قبل للصوم والوقوف ونحو ذلك قوله فقبل فيها شهادة الواحد لا يعني ان هذا من الاخبار لان الشهادة يتأمل قوله بعدل واحد ومنها انه يكفي في اسلام الميت الصلاة عليه وغيرها لا للارث ومنها السمع للخصم كلام القاضي وغير ذلك مما يشترط في الشهادة على الفعل الابصار ولو من اعمى كالزنا والشرب والغصب واتلاف الاموال وفي الشهادة على السماع واسمائها البيع والقرض واجارة فلا يكفي شهادة الاعمى في ذلك الا فيما يأتي قوله في خمسة هو غير معلوم لاضافته الى ما منع وتقدم لفظ موانع على الذي قبله لكان اولى فتأمل قوله من اب او ام قوله او قبيلة وكذا العتق ولو من معين والولاء والنكاح والوقف بالنسبة لاصله لا لشرطها لان ذكرت مع الشهادة به والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والوضاع ويذكر الشاهد الظهار جزما بها ولا يقبل سماعه من الناس مثلا لانه يورث ريبة في شهادته بل يقول اشهد بعتق فلانة لعدم الابصار في ذلك الفعل المشترط فيه كما مر قوله بالاستفاضة من جمع كثير بين الناس ولو نساء او رقيا ومن تواطيهم على الكذب ولا تشترط عدالتهم كما لا تشترط في عدالة التواتر وبذلك علم ان ذكر الحسبة في كلام المصنف غير مستقيم قوله على الاصح هو المعتمد قوله والزوجة بان يجعله القاضي عنرها عنده لا بلاغ كلام المصنف قوله ساقط في بعض نسخ المتن لانه سادس والمتم عدها ثمانية فيما مر وقد علم ما فيه قوله مشهور في الاسم والنسب ونحوهما وبيدها اشهر وعليه في يده فشهد عليه في الاصح فطلقا مع تغيره لمن خصه وفي اثنانية لمرور في الاسم والنسب فثلث شهادته وهذه من جملة المضبوط الذي

اوان فلانا حر واعتيق والاصح انعقد ولان اوولاية
فلانة لعدم ٤٤٤